جلسة حوارية حول

مذكرة التفاهم التي أبرمتها حكومة الوحدة الوطنية مع اتركيا

تاريخ المحاضرة: 03-12-2022

حزب السلام و الازدهار

مواطنة .. تنمية .. ازدهار

الصالـــون رقم 42

ضمن نشاطات

الفضاء الفكري بحزب

السلام والازدهار

ملاحظات قانونية حول مذكرة التفاهم بين تركيا وليبيا الموقعة يوم 3 أكتوبر 2023

أولا: من حيث الشكل

اتخذت الوثيقة شكل مذكرة تفاهم، وبموجب القانون الدولي العرفي والمكتوب فإن مذكرات التفاهم بين الدول لا تعد من قبيل الاتفاقيات
أو المعاهدات الثنائية بين الدول أو المعاهدات الدولية ولا تخضع بالتالي لإجراءات المصادقة من السلطة التشريعية في الدولة ولا للقيود والإجراءات الشكلية التي ترسمها اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات التي دخلت حيز النفاذ في 27 يناير 1980 والتي انضمت إليها ليبيا.
ور
إن مذكرات التفاهم بين ليبيا والدول الأخرى اختصاص للسلطة التنفيذية ممثلة في مجلس الوزراء ووزارة الخارجية وتبرم بتفويض من أي منهما وفق قواعد مستقرة ولا تتطلب اعتماد السلطة التشريعية. مع ذلك ورغم ترتيب مذكرات التفاهم المتدني مقارنة بالمعاهدات
والاتفاقيات الدولية فإن لها مع ذلك سلطة الالزام بعد ابرامها ودخولها حيز النفاذ باعتبارها معبرة عن الإرادة الحرة للدولة و غبتها في الدخول في الإلتزام الذي تفرضه مذكرة التفاهم وهكذا يصبح الفرق بين المعاهدة والاتفاقية من جهة ومذكرة التفاهم من جهة أخرى منحصرا في أداة الاعتماد لا في قوة الالزام وهو أمر شكلي، هذا مع عدم إغفال أن كلا من المعاهدة والإتفاقية يتناول مواضيع أهم من تلك التي تعنى بها عادة مذكرات التفاهم مثل ترسيم الحدود والاعفاءات الجمركية ومسائل الضمان الاجتماعي لمواطني الدولتين، ولكن الحدود بين ما تتناوله كل هذه الوثائق الدولية المبرمة فيما بين الدول أصبحت غائمة مشوشة وكثيرا ما تناولت مذكرات تفاهم مسائل مما تنظمه عادة المعاهدات والاتفاقيات الدولية. المهم في الامر أن مذكرة التفاهم هي التزام على الدولة الموقعة لا يقل عما تلقيه الاتفاقية على عاتقها من حيث النفاذ وواجب التنفيذ وهي،أي مذكرة التفاهم، في ذلك أقرب الى العقد الرضائي المدني الذي يوجب على
موقعه أن ينفذه بحسن نية وفق قواعد القانون المدني للدوله ولا محل للتحلل من أعبائها بمقولة أنها كمذكرة تفاهم أقل مرتبة من الاتفاقية
أو المعاهدة.

ثانيا: من حيث المضمون:

هناك الكثير مما يقال بشأن مذكرة التفاهم محل هذه الورقة ولكننا سنقصر ملاحظاتنا فيما يلي حول أهمها.

1. بشكل عام يشوب مواد المذكرة سوء في الصياغة وتناقض بين المواد بعضها ببعض. فقط كمثال على ذلك تضمنت الديباجة عبارة تمثل تزيدا ممجوجا بقولها أنه (مع العلم ان مثل هذا التعاون من شأنه أن يعزز العلاقات بين البلدين. .الخ) في تزيد لا يضيف جديدا وهو كمن فسر الماء بعد الجهد بالماء. وفي الوقت الذي نصت فيه الديباجة في نهايتها على انه (مع الأخذ في الاعتبار أن كل برنامج العمل هو فقط مقترحات غير ملزمة ...) تفرض المادة 3 مثلا على الطرف الليبي "ضمان" أن المؤسسة الوطنية للنفط ستبرم الاتفاقيات / العقود الضرورية مع شركة TPAO التركية وتحالفاتها التي تشارك فيها، وتعدد المادة مجالات العقود على سبيل المثال لا الحصر ثم لا تترك مجالا لم تذكره فيما نعرف.

2. من الجدير بيانه أن "الضمان" مصطلح قانوني له مدلول خطير والاخلال به بالغ التكلفة ويعرض الملزم به للتضمينات ممثلة في التعويضات بقيمة ماتسبب فيه هدره للضمان الذي التزم به ولا يؤخذ هذا الإخلال على محمل الهزل أو الاستهانة، وفي مسائل عمليات النفط والغاز والكربوهيدات عموما (وهي محل مذكرة التفاهم) يصبح عامل الأهمية لمسألة الضمان ذا مدلول ينبغي التعامل معه بكل حرص.

3.من اللافت للنظر أن عبارة "يضمن الطرف الليبي" استخدمت كذلك في الفقرة الثالثة من المادة 2 كما استخدمت كذلك بشكل غامض في الفقرة الثانية من المادة التي رغم انها ألقت عبء الضمان على "الطرفين" فإن المتصورأن المستفيد سيكون الطرف التركي إذ لا يتوقع أن تكون للطرف الليبي المقدرة على تحقيق المشاريع المتكاملة في تركيا وبالتالي فالضمان هنا هوعلى الجانب الليبي (مرة أخرى) لإتاحة تحقيق المشاريع المتكاملة أمام الطرف التركي من أجل "تعزيز استكشاف وتطوير وإنتاج الموارد البرية والبحرية" في ليبيا. ولاحظ هنا حشر كلمة " الموارد البحرية" ومدى علاقتها بالموضوع في غياب مادة للتعريفات في مذكرة التفاهم. مرة ثالثة استخدمت كلمة "الضمان" في صدر المادة 2 ولسنا في حاجة إلى تكرار ما قلناه سلفا بشأن مضمون هذه الكلمة.

4. تتضمن مذكرة التفاهم مخالفة صريحة للفقرتين 9 و 10 من المادة السادسة من خارطة طريق جنيف للحل الشامل لعام 21 ميلادي التي أتت بحكومة الوحدة الوطنية.
5. فالفقرة 9 تلزم السلطة التنفيذية "مجلس الوزراء" بإدارة السياسة الخارجية للدولة الليبية بما يحفظ العلاقات الودية والهادئة مع الشركاء الإقليميين والدوليين وفق قواعد حسن الجوار والمصالح المتبادلة. من الواضح أن إبرام مذكرة التفاهم مع إحدى الدول الفاعلة في الملف الليبي ومنحها المعاملة التفضيلية في قطاع حساس كقطاع الطاقة لا يخدم العلاقات الودية والهادئة مع الشركاء الإقليميين والدوليين الآخرين والذين جأروا فعلا بالشكوى والتذمر من هذه المذكرة ومنهم مصر واليونان. بل إن الخارجية الامريكية والاتحاد الوربي فيما سمعنا قد أبدو عدم رضائهم على توقيع هذه المذكرة.
6. وفيما يخص الفقرة 10 من المادة السادسة فهي أكثر وضوحا وصرامة حيث تمنع على السلطة التنفيذية الجديدة أو حكومة الوحدة الوطنية أن تنظر "خلال المرحلة التمهيدية في أي اتفاقيات أو قرارات جديدة أو سابقة بما يضر بالعلاقات الخارجية للدولة الليبية أو يلقي عليها التزامات طويلة الأمد". من الواضح الربط بين الفقرتين في الحكمة المتوخاة منهما وهي عدم الإضرار بعلاقات ليبيا مع جيرانها وذوي المصلحة من غيرهم في مرحلة هي تمهيدية في جوهرها وطبيعتها المؤقته ، وبنفس درجة الوضوح – ورغم أي تفسيرات أخرى – فإن حكم المنع هنا يشمل ما أبرم في السابق من مذكرات في عهد حكومة الوفاق أو ما قد يبرم في المستقبل.

7. تنص المادة الرابعة على وجوب "الحفاظ على سرية نتائج التعاون المنفذ بموجب هذه الاتفاقية" وبغض النظر عن استخدام كلمة "الاتفاقية" هنا وليس "مذكرة التفاهم" وحتى لو اعتبرنا أن هذا مظهر انعدام للدقة لا أكثر فإننا لا نفهم مبعث الحرص على السرية في مجال تعاون تجاري اقتصادي محض، وإذا لم يكن ثمة ما يخشى من ذيوعه في مجال مثل هذا فلم الحرص على إفراد مادة للسرية هدرا للشفافية المطلوبة في مجالات الاستثمار والتعاون الاقتصادي؟ ثم ما محل هذه المادة إزاء اختصاصات الأجهزة الرقابية كديوان المحاسبة وهيئة محاربة الفساد في متابعة ما قد يعتور تنفيذ هذه المذكرة من انحرافات أو مخالفات للتشريعات المحلية في البلدين؟
8. في تسوية المنازعات حول المذكرة نصت المادة الخامسة على أن " يتم تسوية أي نزاع ينشأ بين الطرفين نتيجة تفسير أو تطبيق أو تنفيذ هذه الاتفاقية وديا من خلال التشاور و/ أو المفاوضات بين الطرفين". مرة أخري تستخدم كلمة "الاتفاقية" إمعانا في عدم الدقة ومراجعة النصوص قبل توقيعها. الأهم من ذلك والاجدر بالتمحيص والمراجعة هوآلية تسوية النزاع حيث ترك الامر لتشاور الطرفين والمفاوضات بينهما دون بيان ما سيحدث لو لم يسفر ذلك عن حل النزاع. هنا مختنق واضح كان ينبغي تداركه بالنص على التحكيم الدولي أو لجنة مشتركة من الطرفين يحتكم إليها وتكون قراراتها ملزمة للطرفين، أوأي آلية أخرى لا تستند إلى مجرد اتفاق الطرفين والذي قد يستحيل في المستقبل لأسباب لا نعلمها الآن.

9. تنص الفقرة 4 على أن انتهاء الاتفاقية لن يؤثر على الأنشطة والمشاريع الجارية بالفعل أو المنفذة. ولنتجاوز عن استخدام مصطلح الاتفاقية هنا مرة ثالثة ونطرح سؤالا افتراضيا هو: كيف يستمر تنفيذ المشاريع أو الأنشطة إذ وقع الخلاف حول تنفيذها أو بسببه وانهيت " الاتفاقية" أو مذكرة التفاهم وليس أمام الدولة المتضررة آلية ملزمة لفض النزاع تلجأ إليها؟ هذه جملة ملاحظات تبرز حقيقة أن مذكرة التفاهم ليست في الشكل ولا في المضمون الذي يحقق مصالح ليبيا فضلا عن أن واضعها لم يتوخ الدقة في صياغتها ونعتقد جازمين أن تنفيذها بما وضعت به قد يبرز مستقبلا مشاكل جوهرية يصعب التغلب عليها. قد يكون من الواجب اتخاذ الحزب لموقف منها يبرز ما ستجر إليه من مشاكل وما تستتبعه من أضرار بمصالح ليبيا.

والله من رواء القصد.

التاريخ 10 أكتوبر 2022 ميلادي.

المستشار/ أحمد المسلاتي
عضو مجلس الأمناء.

الحاجة لوضع إطار عام وشفاف لإدارة الثروة النفطية

د.عزالدين المبروك عاشور

4 ديسمبر 2022

الحاجة لوضع إطار عام وشفاف لسياسة شاملة لإدارة الثروة النفطية

- نظراً لما يمثله قطاع النفط من اهمية بالغة في الاقتصاد الوطني ، حيت يشكل في الغالب ما يزيد عن 60% من الناتج المحلي الاجمالي ، ويشكل اكثر من 98% من مصادر النقد الاجنبي ، ويشكل مانسبته 95% من تمويل الميزانية العامة للدولة ، ويحظى القطاع باهتمام كبير من الدول التي تبحت عن فرص جيدة للحصول على منافع و مصادر مستدامة لتزويدها بالطاقة ، وعلى الصعيد المحلي تسعى الحكومات المتعاقبة على استخدام تلك الثروة بشكل يخدم مصالحها السياسية وعلاقاتها الدولية ، والتي قد لا تكون متسقة مع المصلحة الوطنية.

يتبع: *الحاجة لوضع إطار عام وشفاف لسياسة شاملة لإدارة الثروة النفطية*

- تأسيساً على ما تقدم ، ينبغي وضع إطار عام وشفاف لإدارة قطاع النفط وتحديد علاقته بالحكومة بما يخدم المصلحة الوطنية العليا ويضمن إدارة الثروة النفطية بكفاءة و مهنية عالية ، ويحافظ على نصيب الاجيال القادمة من الثروة ، ويبعد قطاع النفط عن الصراع السياسي وخاصة في المراحل الاولى لبناء الدولة.
- إن وضع إطار عام وشفاف لادارة الثروة النفطية سوف يمكن قطاع النفط من إدارة عملياته وتمويل إستثماراته بما يخدم المصلحة العامة للمجتمع وبما يضمن تنمية الثروة النفطية ، ويعزز دورها في التنمية المستدامة في المجتمع ، ويبعد القطاع عن الضغوط السياسية التي قد تؤثر على تقييمه لجدوى العقود والصيغ المستخدمة لتمويل انشطة الاستكشاف والانتاج والتصنيع.

الاطار العام لسياسة الاستثمار والتمويل في قطاع النفط

- يمثل التمويل اهمية بالغة لاستدامة الثروة النفطية لفترة اطول ، حيت يحتاج هذا القطاع الى تدفقات مالية سنوية لأغراض التشغيل والاحلال للبنية التحتية ، وعمليات الاستكشاف وتطوير الحقول القائمة ، وهذا الامر قد يتم من خلال الانفاق الحكومي المباشر عبر الميزانية ، او من خلال الحصول على تمويل من البنوك والمؤسسات المالية المحلية (الصناديق السيادية والشركات المالية المحلية) او من خلال عقود المشاركة مع الشركات الاجنبة بصيغها المختلفة ، وكل بديل من هذه البدائل قد تفرضه ظروف معينة فنية و اقتصادية ، وليس من السهل ترجيح بديل عن الاخر.
- ينبغي ان تتضمن سياسة القطاع إطاراً لتحديد أولويات اتخاد قرارات التمويل والاستثمار ، وتحديد مصادرها ، ولا تترك لآراء فردية قد تصيب او تخطي ، او قد تتأثر قرارات الاستثمار في هذا القطاع بأهداف سياسية قد لا تتفق والمصلحة الوطنية العليا ، أو تستخدم حجة البحث عن التمويل دريعة للدخول في معاملات تمويلية لا تعظم فوائد الثروة النفطية للأجيال الحالية والقادمة .

تحديد علاقة الميزانية العامة للدولة بقطاع النفط

- نظرًا لأهمية الثروة النفطية في تمويل الميزانية العامة للدولة ، وأن الايرادات النفطية تمثل المورد الاساسي في تمويل الميزانية واستدامة المالية العامة ، وأن التقلبات في ايرادات النفط بسبب عوامل خارجية تتعلق بالطلب العالمي على النفط ، واسعاره وتطور الطاقات البديلة ، كل ذلك يشكل مخاطر عالية على استدامة المالية العامة ، في حالة تدني الايرادات ، ويفتح شهية الحكومة في الانفاق غير المرشد في حالة وجود فوائض مالية من فترة الى اخرى ، وبالتالي وجب أن تتضمن سياسة قطاع النفط تنظيم العلاقة بين الميزانية والايرادات السيادية التي تشكل فوائض مالية ، وان تحدد آليات تلك العلاقة في حالة العجز والفائض ، وقد يكون ذلك من خلال صندوق الاستقرار الاقتصادي الذي قد يؤسس لاغراض الاقتراض منه في حالة العجز سواء كان خلال السنة او خلال اكثر من سنة .

يتبع: *تحديد علاقة الميزانية العامة للدولة بقطاع النفط*

- ان اطلاق يد الحكومة في استغلال الموارد النفطية دون قيود على تمويل الميزانية ، سوف لن يحفز الحكومات المتعاقبة في البحث عن مصادر بديلة لتمويل الميزانية ، وتنويع الاقتصاد الوطني ، وفوق هذا وداك يمثل اجحاف في حقوق الاجيال القادمة من الثروة ، لذا ينبغي ان تحدد السياسة إطار محدد وقواعد مالية لطبيعة تلك العلاقة ، وأن تقر تلك السياسة من اعلى سلطة تشريعية.

كيف يمكن أن نجنب إستخدام قطاع النفط كأداة من أدوات الصراع السياسي داخليًا وخارجيًا

- إن هذا القطاع يقوم بمهمة استكشاف وإنتاج وتصنيع الثروة الموجودة في باطن الارض ، وفقاً لمعايير فنية مهنية ، وإدارة تلك الثروة وفقاً لافضل المعايير الفنية والاقتصادية ، وفي ظل هيكل الاقتصاد الوطني في الوقت الحاضر ، فإن الحكومات في الوقت الحاضر ليس لديها الكثير لتقدمه لهذا القطاع ، وتدخلها في إدارته لن يضيف الكثير ، وقد يكون تدخل سلبي ، وبالتالي ينبغي على الحكومات المتعاقبة أن تساعد هذا القطاع ولا تساهم في ارباك عمله ذو الطبيعة الفنية ، ولا ينبغي ان تحد من حرية القطاع في استخدام افضل السبل لتعظيم الثروة ، ولا ينبغي لها ان تدخله في إتفاقيات تقيد تصرفاته في تعظيم الثروة النفطية.

يتبع: كيف يمكن أن نجنب إستخدام قطاع النفط كأداة من أدوات الصراع السياسي داخليًا وخارجيًا

- إن استقلالية هذا القطاع يرسل رسائل واضحة لكافة الاطراف الاجنبية ، ويحد من ضغطها السياسي على الحكومات المتعاقبة ، ويرفع الاحراج عن الحكومات في تعاملها مع الحكومات الاجنبية ، وأن اي اتفاقيات تبرم مع اطراف اجنبية من قبل الحكومة ينبغي أن لا تتجاوز إظهار حسن النية والارادة السياسية للتعاون وتبادل المنافع بين ليبيا والدول المعنية ، إما القرارات الفنية و الاقتصادية المتعلقة بقطاع النفط فهي إختصاص أصيل للقطاع يتخذها وفقاً لسياسة القطاع المعتمدة من البرلمان ، وتجدر الاشارة الى أن الممارسات السابقة في قطاع النفط لما يزيد عن نصف قرن كانت تخضع بشكل كبير الى الراي الفني لخبراء القطاع ، والتدخل الحكومي في السابق لم يكن كبير في عمل قطاع النفط.

إعادة تنظيم قطاع النفط:

- تاسيساً على ما سبق ، وبالإشارة الى العلاقة الحالية ، غير المنسجمة بين الحكومة وقطاع النفط والخلافات التي تحدث من فترة الى أخرى بشأن الاختلاف في وجهات النظر حول معالجة بعض القضايا المتعلقة بقطاع النفط وسبل تمويل انشطته وعقد اتفاقيات مع حكومات اجنبية دون مناقشة القطاع بشكل مستفيض حول تلك الاتفاقيات ، كل ذلك يستوجب التفكير في اعادة هيكلة القطاع من خلال تبعيته لأعلى سلطة تشريعية في الدولة وصياغة سياسة وطنية لقطاع الطاقة ، وعلى الاخص قطاع النفط تعتمد من السلطة التشريعية وتحدد لذلك القطاع اطار عمله وفقاً لاستراتيجيات وطنية في المدى المتوسط والطويل بعيدة عن الاجندات السياسية .

تجنب خلط الأدوار المؤسسية

- من الممارسات غير المحمودة التي تنتهجها الحكومات المتعاقبة خلال نصف القرن الماضي هو الخلط في أدوار المؤسسات والشركات العامة ، وهذا الامر يفقد السلطات الرقابية والتشريعية القدرة على محاسبة المؤسسات على أدائها وفقا لقوانين إنشائها ، ونلاحظها ذالك جليا في شركة الكهرباء وقطاع التعليم والصحة وغيرها من المؤسسات،
- حيت أنه مطلوب من شركة الكهرباء توفير الكهرباء بأسعار مدعومة ، وتوفير وظائف وهمية لعدد كبير من العمالة الزائدة ، ويطلب من قطاعات التعليم والصحة توفير فرص عمل وهمية لعدد يشكل اكبر من 75% من العمالة لديها ، وتطلب شركة الكهرباء بالمقابل توفير موارد مالية طائلة من الحكومة لانتاج كهرباء وطاقة باسعار رمزية لتوليد كهرباء متقطعة وغير مستدامة ، هذا الأسلوب يؤدي الى هدر كبير في الموارد ، ومخرجات متدنية،
- وعليه لا ينبغي إتباع هذا النهج وإدخال قطاع النفط في نفق السياسة والذي قد يؤدي الى عدم القدرة على مراقبة أدائه ومحاسبته ، ولا ينبغي أن يطلب من أي مؤسسة ان تلعب دور غير موجود في قانون إنشائها ، وبالتالي فإن الخلط في الادور المؤسسية يشتت التركيز على الادوار والمهام الاساسية التي ينبغي ان تلعبها المؤسسات القائمة

الخلاصة

- ينبغي صياغة ورسم سياسة وطنية لإدارة قطاع الثروة النفطية واعتمادها من أعلى سلطة تشريعية ، لتشكل إطاراً عامً وشفافاً لإدارة الثروة النفطية بكفاءة عالية وبما يخدم المصلحة الوطنية العليا في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ورفاهية اجتماعية ، وتنمية مستدامة ، وبما يحفظ حقوق الاجيال الحالية والقادمة ، و يكفل عدم استخدام الثروة النفطية في الصراع السياسي من قبل اطراف محلية ودولية .

تقييم فني واستعراض جدوى
مذكرة التفاهم الليبية التركية

د. نجم الدين عبدالله العريفي

3 ديسمبر 2022م

تقييم فني واستعراض جدوى
مذكرة التفاهم الليبية التركية

- المحاور

- الإمكانات الهيدروكربونية للمنطقة المحددة بمذكرة التفاهم
- الامكانيات الفنية التركية في قطاع النفط والغاز
- تقييم مواد المذكرة واستعراض مخرجاتها الفنية
- الاستنتاج و الخلاصة

الإمكانات الهيدروكربونية للمنطقة المحددة بمذكرة التفاهم

- وفقا لدراسات المعهد الجيولوجي USGS يحتوي حوض ليفانت (قطاع غزة الاراضي المحتلة لبنان سوريا قبرص) على مؤملات استكشافية تقدربحوالي 5.3 بليون برميل من النفط الخام و المكثفات و حوالي 3450 بليون متر مكعب من الغاز الطبيعي.
- كما تشير نفس الدراسات على احتواء حوض دلتا النيل على مؤملات استكشافية تقدر بحوالي 7.6 بليون برميل من النفط الخام و المكثفات و حوالي 6320 بليون متر مكعب من الغاز الطبيعي .

الإمكانات الهيدروكربونية للمنطقة المحددة بمذكرة التفاهم

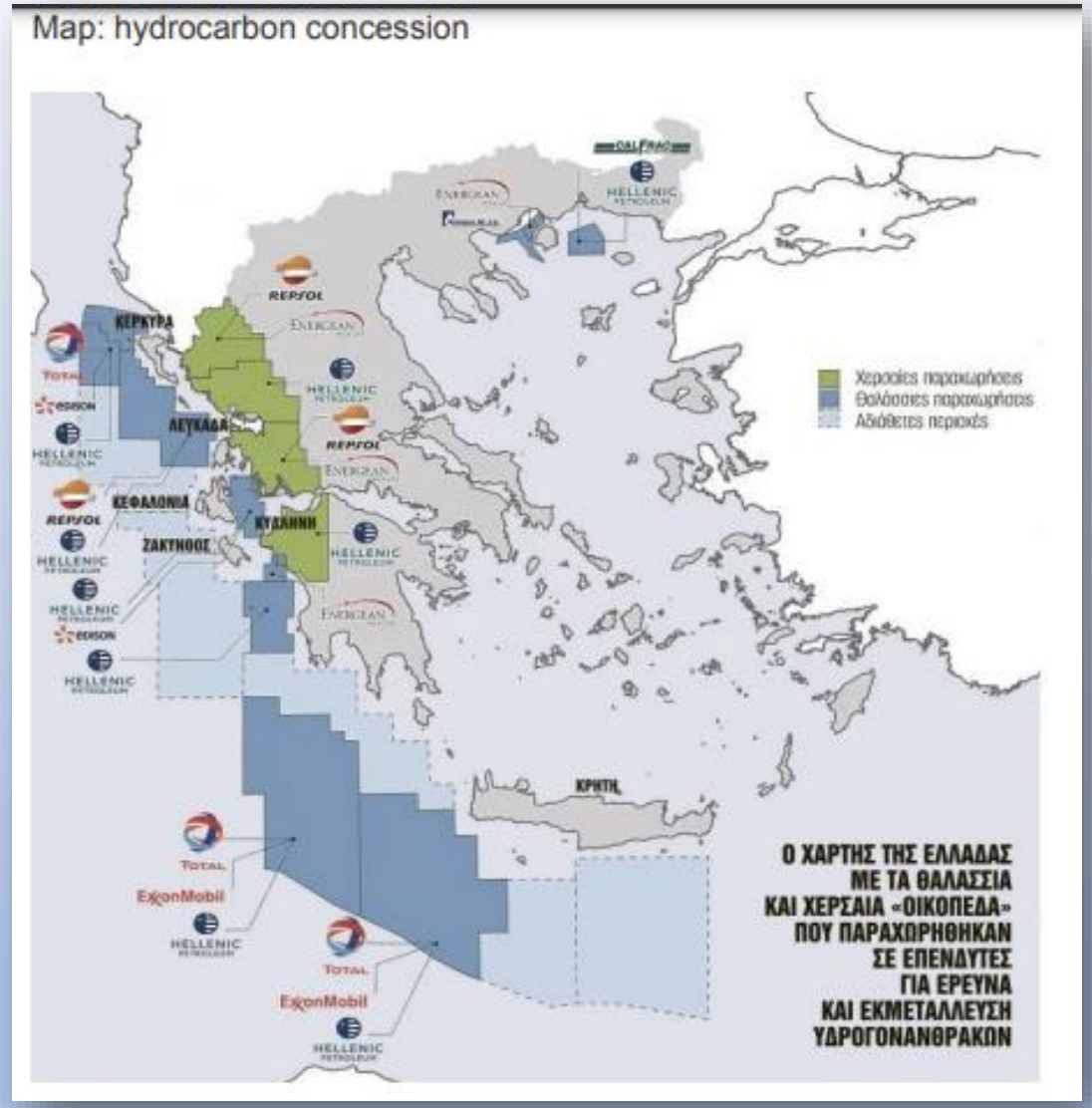

تم اكتشاف 10 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي جنوب جزيرة كريت

10 trillion cubic feet of natural gas discovered South of Crete

الإمكانات الهيدروكربونية للمنطقة المحددة بمذكرة التفاهم

اعلن رئيس الأركان السابق للقوات البحرية التركية الأدميرال جهاد ياسي أن هناك ما قيمته 30 تريليون دولار من الغاز الطبيعي شمال الولاية البحرية الليبية، مضيفًا أن المنطقة المستهدفة في مذكرة التفاهم الموقعة مؤخرًا بين تركيا وليبيا تضم أغنى الرواسب الهيدروكربونية في العالم.

وأضاف الأدميرال جهاد ياسي أن ليبيا ستستحوذ على مساحة بحرية تبلغ 40 ألف كيلومتر مربع تتميز بكونها غنية بالنفط والغاز.

الإمكانات الهيدروكربونية للمنطقة المحددة بمذكرة التفاهم

يوجد احتمال بأن المنطقة البحرية الخاصة بدولة ليبيا والتي بشأنها تم توقيع مذكرة التفاهم مع تركيا لا توجد بها اية مؤملات استكشافية للنفط او الغاز؛ ولا يمكن التحقق من ذلك الا بعد الدراسات الجيولوجية والجيوفيزيائية والمسح السيزمي ومن ثم الحفر.

الامكانيات الفنية التركية في قطاع النفط والغاز

- بالرغم من منع تركيا ولمدة المئة سنة الماضية من القيام بأي نشاط نفطي وفق معاهدة اوشي، الا انها تمكنت خلال هذه الفترة من تطوير التعليم و تأهيل كوادرها؛ والدليل على ذلك الاكتشافات الغازية التي تحققت في البحر الاسود خلال السنتين الماضيتين، كما حققت الشركة التركية للنفط عدة اكتشافات نفطية بحوض مرزق بليبيا.
- لدى تركيا الامكانيات الفنية والبواخر المجهزة لعمليات المسح السيزمي وكذلك منصات الحفر البحرية والمصنوعة محليا،
- وبهذه المناسبة لا ننسى ان دور الخبراء والمهندسين الاتراك الذين تم الاستعانة بهم من قبل المؤسسة الوطنية للنفط في الثمانينات عقب سحب الخبراء الامريكان حيث ساهموا مساهمة فعالة في الحفاظ على المكامن والانتاج؛ انا شخصيا عملت معهم.

Turkey’s Black Sea gas find may transform its energy landscape

- الامكانيات الفنية التركية في قطاع النفط والغاز

Turkey’s discovery of 320 billion cubic metres of natural gas in the Black Sea “would be transformational” for a country that has traditionally relied on costly imports to meet its energy needs.

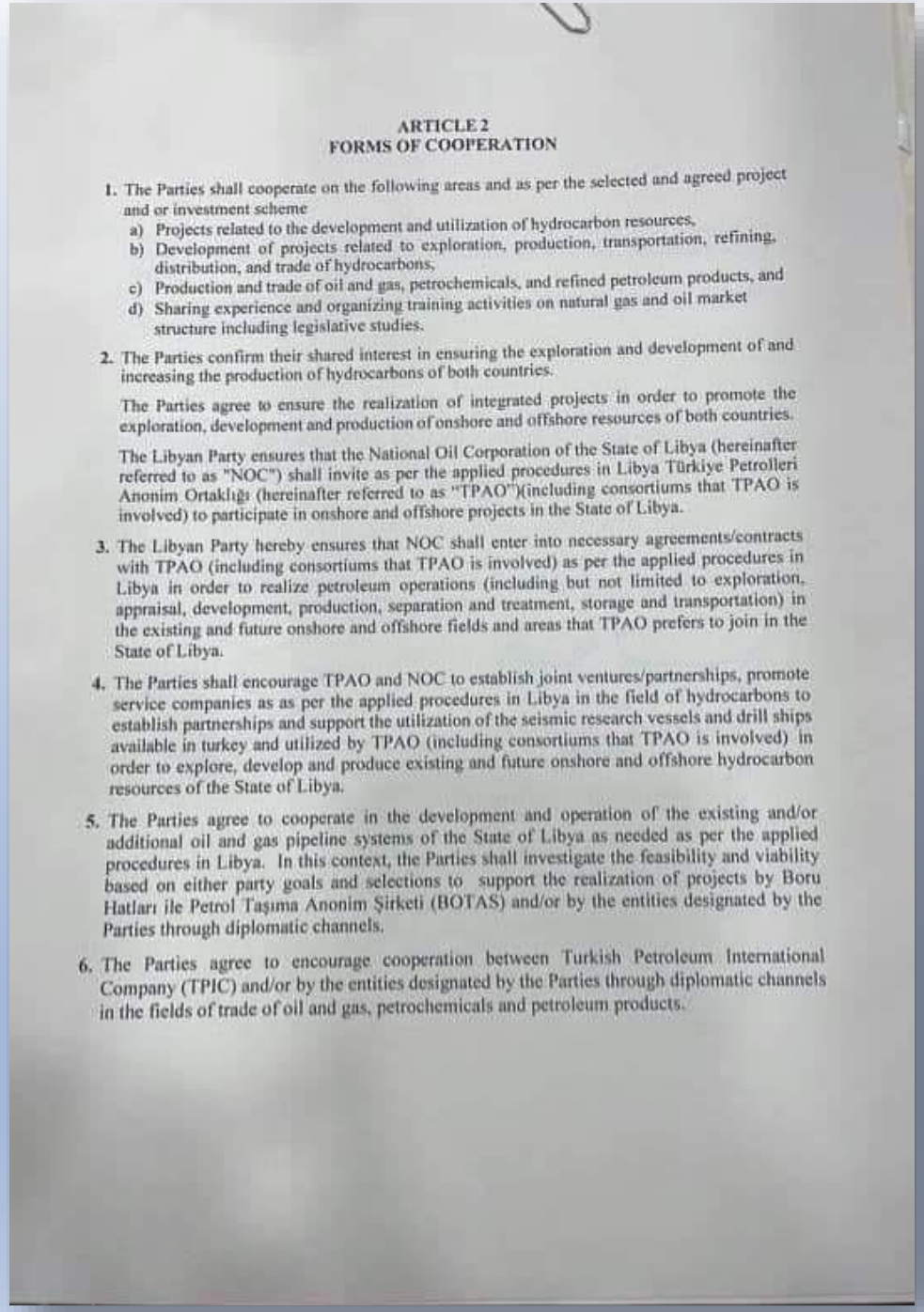

ARTICLE 2
FORMS OF COOPERATION

1. The Parties shall cooperate on the following areas and as per the selected and agreed project and or investment scheme
   a) Projects related to the development and utilization of hydrocarbon resources,
   b) Development of projects related to exploration, production, transportation, refining, distribution, and trade of hydrocarbons,
   c) Production and trade of oil and gas, petrochemicals, and refined petroleum products, and
   d) Sharing experience and organizing training activities on natural gas and oil market structure including legislative studies.
2. The Parties confirm their shared interest in ensuring the exploration and development of and increasing the production of hydrocarbons of both countries.

   The Parties agree to ensure the realization of integrated projects in order to promote the exploration, development and production of onshore and offshore resources of both countries.

   The Libyan Party ensures that the National Oil Corporation of the State of Libya (hereinafter referred to as "NOC") shall invite as per the applied procedures in Libya Türkiye Petrolleri Anonim Ortaklığı (hereinafter referred to as "TPAO")(including consortiums that TPAO is involved) to participate in onshore and offshore projects in the State of Libya.
3. The Libyan Party hereby ensures that NOC shall enter into necessary agreements/contracts with TPAO (including consortiums that TPAO is involved) as per the applied procedures in Libya in order to realize petroleum operations (including but not limited to exploration, appraisal, development, production, separation and treatment, storage and transportation) in the existing and future onshore and offshore fields and areas that TPAO prefers to join in the State of Libya.
4. The Parties shall encourage TPAO and NOC to establish joint ventures/partnerships, promote service companies as as per the applied procedures in Libya in the field of hydrocarbons to establish partnerships and support the utilization of the seismic research vessels and drill ships available in turkey and utilized by TPAO (including consortiums that TPAO is involved) in order to explore, develop and produce existing and future onshore and offshore hydrocarbon resources of the State of Libya.
5. The Parties agree to cooperate in the development and operation of the existing and/or additional oil and gas pipeline systems of the State of Libya as needed as per the applied procedures in Libya. In this context, the Parties shall investigate the feasibility and viability based on either party goals and selections to support the realization of projects by Boru Hatları ile Petrol Taşıma Anonim Şirketi (BOTAS) and/or by the entities designated by the Parties through diplomatic channels.
6. The Parties agree to encourage cooperation between Turkish Petroleum International Company (TPIC) and/or by the entities designated by the Parties through diplomatic channels in the fields of trade of oil and gas, petrochemicals and petroleum products.

- **تقييم مواد المذكرة واستعراض مخرجاتها الفنية**

تشير المذكرة في جميع النقاط بأن جميع برامج العمل هي مقترحات غير ملزمة ويخضع التعاون لجميع الاجراءات المعمول بها في ليبيا وذلك من خلال المنافسة والشفافية،

تخضع المذكرة لممارسات وإجراءات وأنظمة الملكية المعمول بها في ليبيا.

يجوز لأي طرف إنهاء مذكرة التفاهم في أي وقت من خلال إعطاء إشعار لمدة 3 أشهر.

Article 2

Forms of Cooperation

2. The Parties confirm their shared interest in ensuring the exploration and development of and increasing the production of hydrocarbons of both countries.

The Parties agree to ensure the realization of integrated projects in order to promote the exploration, development, and production of onshore and offshore resources of both countries.

The Libyan Party ensures that the National oil Corporation of the State of Libya (hereinafter referred as "NOC") shall invite as per the applied procedures in Libya Turkyie Petrolli Anonim Ortakligi (hereinafter referred as "TPAO")(including consortiums that TAPO is involved) to participate in onshore and offshore projects in the State of Libya.

- تقييم مواد المذكرة واستعراض مخرجاتها الفنية

ما المقصود بكلمة الضمان ensure ؟

الضمان المقصود هو ضمان دعوة الشركة التركية للمشاركة في تقديم العروض؛ وليس ضمان ارساء العقود؛ حيث ان جميع نقاط المذكرة بمختلف النشاطات تتطلب الالتزام بما يتفق والاجراءات المعمول بها في ليبيا.

المادة 2

أشكال التعاون

2 - يؤكد الطرفان اهتمامهما المشترك بضمان استكشاف وتطوير وزيادة إنتاج الهيدروكربونات في كلا البلدين.

يتفق الطرفان على ضمان تحقيق مشاريع متكاملة من أجل تعزيز استكشاف وتطوير وإنتاج الموارد البرية والبحرية لكلا البلدين.

يضمن الطرف الليبي أن تقوم المؤسسة الوطنية للنفط لدولة ليبيا المشار إليها فيما يلي باسم " NOC " بدعوة (Turkyie Petrolli Anonim Ortakligi) المشار إليها فيما يلي باسم "TPAO" بما في ذلك الاتحادات التي تشارك فيها (TAPO) وفقًا للإجراءات المطبقة في ليبيا للمشاركة في المشاريع البرية والبحرية بدولة ليبيا.

Article 2

Forms of Cooperation

3. The Libyan Party hereby ensures that NOC shall enter into necessary agreements/contracts with TAPO (including consortiums that TAPO is involved) as per the applied procedures in Libya in order to realize petroleum operations (including but not limited to exploration, appraisal, development, production, separation, and treatment, storage and transportation) in the existing and future onshore and offshore fields and areas that TAPO prefers to join in the State of Libya.

What does the word "hereby" mean? by means of this act or as a result of this.

- تقييم مواد المذكرة واستعراض مخرجاتها الفنية

ما معنى كلمة "hereby" ؟

بموجب هذا أو نتيجة لهذا

المادة 2

أشكال التعاون

3 - يضمن الطرف الليبي بموجب هذا أن المؤسسة الوطنية للنفط ستبرم الاتفاقات / العقود الضرورية مع شركة TAPO (بما في ذلك الاتحادات التي تشارك فيها شركة) TAPO وفقًا للإجراءات المطبقة في ليبيا من أجل تنفيذ العمليات البترولية (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر التنقيب والتقييم والتطوير والإنتاج والفصل والمعالجة والتخزين والنقل) في الحقول والمناطق البرية والبحرية الحالية والمستقبلية التي تفضل TAPO الانضمام إليها في دولة ليبيا.

- **الاستنتاج و الخلاصة هل هذه المذكرة تصنع الفارق لليبيا في منطقة شرق المتوسط؟**

- أود ان أشير بأن تقييمي لمذكرة التفاهم مبني على منظور تكنوقراطي (فني، وتقني) وأن هذه الاتفاقية غير حصرية على تركيا (it is not exclusive) !

- بحكم خبرتي المتواضعة في قطاع النفط، تعتبر عمليات استكشاف النفط و الغاز محاطة بنسبة كبيرة من المخاطر وكما يقال ! (no risk, no reward) ! المخاطرة هنا أنه يوجد احتمال بأن المنطقة البحرية الخاصة بدولة ليبيا والتي بشأنها تم توقيع مذكرة التفاهم مع تركيا لا توجد بها اية مؤملات استكشافية للنفط او الغاز؛ ولا يمكن التحقق من ذلك الا بعد الدراسات الجيولوجية والجيوفيزيائية والمسح السيزمي ومن ثم الحفر.

- دون مساعدة تركيا القوية، لن يُسمح لليبيا بوضع اليد و/ أو استكشاف المنطقة المذكورة أعلاه وقد أعربت مصر واليونان و الكيان الصهيوني عن اعتراضهم بالفعل. ومن المتوقع أيضاً أن تقف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى جانب اليونان ضد ليبيا.

- **الاستنتاج و الخلاصة**

- **مذكرة التفاهم هذه لصالح ليبيا خاصة للتنقيب والاستكشاف في المنطقة البحرية وتطويرها (موضوع مذكرة التفاهم الأصلية)**

- **ترغب تركيا ان يكون لها موطئ قدم في شرق المتوسط**

- **لهذا أرى ان هذه المذكرة تخدم الطرفين (win-win) في جميع الاحوال سواء وجدت الهيدروكربونات او لا.**